

بنوك مصرية تنهي إجراءات أول قرضين متوافقين مع الشريعة الإسلامية بقيمة 1.8 مليار دولار



الثلاثاء 25 سبتمبر 2012 12:09 م

صرح محمد عشاوي، رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد المملوك للبنك المركزي المصري، بأن عدة بنوك عاملة في مصر انتهت بالفعل من توقيع أول عقدين بنظام المrabحة والمضاربة المتوافق مع أحكام الشريعة

يأتي هذا في الوقت الذي صرح فيه محافظ البنك المركزي المصري، الدكتور فاروق العقدة، بأنه لم تناقش أي تشريعات في ما يخص البنوك الإسلامية حتى الآن، وانتهت البنوك العاملة في السوق المصرية من إجراءات أول قرضين متوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 1.8 مليار جنيه (ما يوازي 300 مليون دولار)، وذلك لمنحهما لمصلحة شركات في قطاعي الكهرباء والبترو

وأضاف عشاوي - في تصريحات أوردتها صحيفة "الشرق الأوسط" الدولية السعودية - فإنه تم إبرام العقد الأول مع شركة شرق الدلتا لإنتاج الكهرباء بمشاركة 6 بنوك، هي الوطني للتنمية، والمصرف المتحد، ومصر، والبركة، وعودة، والمصري الخليجي

وتبلغ قيمة العقد 620 مليون جنيه (ما يعادل 100 مليون دولار)، ومدته خمس سنوات، وتم وفق نظام المضاربة المتوافق مع أحكام الشريعة

أما العقد الثاني فتم توقيعه مع الهيئة المصرية العامة للبترو بقيمة إجمالية 200 مليون دولار، وبمشاركة بنوك مصرية بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة الدولية التابعة للبنك الإسلامي للتنمية

وقال محمد عشاوي إنه بإتمام هذين القرضين المتوافقين مع أحكام الشريعة يبلغ إجمالي التمويل المتاح من المصرف المتحد لمشروعات الكهرباء 120 مليون جنيه، و250 مليون جنيه لمشروعات الهيئة المصرية العامة للبترو

واعتبر عشاوي أن هذين القرضين يعدان بداية نشاط التمويل المشترك المتوافق مع أحكام الشريعة

وأشار عشاوي إلى زيادة ملحوظة في حجم التمويل الإسلامي عالمياً، خصوصاً في عقب الأزمة المالية العالمية ليصل إلى تريليون و200 مليون دولار، كما يتوقع الخبراء أن يشهد العام المقبل قفزات في حجم التعاملات المالية الإسلامية على مستوى العالم، خصوصاً في إنكلترا وألمانيا

وكشف عشاوي عن أن المصرف المتحد بصدد دراسة تطبيق تجربة طرح صكوك لصالح مشروعات تنمية محددة، على أن تطرح أولاً على أبناء المنطقة المستفيدة من المشروع

وشدد عشاوي على ضرورة استخدام آلية الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة في تمويل عمليات البنية الأساسية ومشروعات الإسكان بهدف إحداث قوة دفع للاقتصاد القومي

وعن مخاطر التمويل الإسلامي يقول عشاوي إن أهم المخاطر التي قد تواجه المصارف التي تقدم الخدمة التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة تتمثل في مخاطر سعر الصرف، وهذا التذبذب له نسب متعارف عليها ومدروسة، وكذلك طرق للتحوط من هذه المخاطر سواء كانت تعاونية أو فردية

في السياق ذاته، قال محمد عباس فايد، نائب رئيس بنك مصر، إن بنك مصر وافق على المشاركة بقيمة 200 مليون جنيه في التمويل

المشترك الإسلامي الذي يرتبه البنك الوطني للتنمية لمصلحة شركة "كهرباء شرق الدلتا"، وتوجه حصيلته لاستيراد قطع غيار توربينات المحطة، ويقدم التمويل بصيغة المضاربة وتصل مدته إلى 5 سنوات

وتعد تلك العملية هي أولى الصفقات التمويلية المشتركة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطاع الكهرباء، ومن المقرر مشاركة بنوك مصر والمصري الخليجي والبركة وعودة والمصرف المتحد في التمويل، وستقوم الشركة فور التوقيع باستخدامه في فتح اعتماد مستندي بقيمة 120 مليون دولار مغطى بنسبة 15%.

كما تستعد ثمانية بنوك داخل السوق بقيادة بنك مصر وعودة لترتيب قرض بالنظام الإسلامي لمجموعة "الحديد" المصرية بما يزيد على مليار دولار، وذلك لافتتاح مصنعين يعملان في مجال الحديد، أحدهما في محافظة الإسكندرية، والآخر في بني سويف